كلمة السيـد الوزيـر الأول

السيــد إدريـس جــطـو

بمنــاسبـة افتتـاح أشغـال الـدورة الخـامسة

للمجلـس الوطـنـي للبيئـة

بسـم اللّـه الرحمــان الـرحيـم

حضــرات السيــدات والســادة؛

يسعدني أن أترأس افتتاح أشغال الدورة الخامسة للمجلس الوطني للبيئة والذي يشكل اجتماعه اليوم مرحلة جديدة في مسار التشاور والتداول بشأن التنمية المستدامة ببلادنا والوقوف على الأشواط التي قطعت في هذا المجال واستشراف آفاقها المستقبلية.

وأغتنم هذه المناسبة، لأوجه الشكر لجميع المشاركين وخصوصا لأصحاب المعالي السفراء وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، ووكالات التعاون الدولي الذين نعتبر حضورهم معنا اليوم مؤشرا جليا للمستوى الرفيع لعلاقات التعاون البناء التي تطبع شراكتنا في هذا مجال.

حضــرات السيــدات والســادة؛

إن بلادنا تشهد دينامية متجددة، تصبو من خلالها إلى تحقيق تنمية شاملة، قوامها التنمية الاقتصادية المستدامة التي تستجيب للمستلزمات الآنية وتصون التوازن البيئي، وتتبنى فضائل المسؤولية الاجتماعية إن على مستوى الإنتاج أو الاستفادة من ثمار التنمية.

وتندرج في هذا الإطار مختلف الأوراش الإصلاحية الهامة التي فتحتها بلادنا، بفضل حكمة وتبصر ورعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، والتي همت على الخصوص، تدعيم الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان، وتعزيز التضامن الاجتماعي ومحاربة الفقر، وتشجيع الاستثمار وإنعاش التشغيل، والعناية بالشأن البيئي الذي جعلته الحكومة من أحد الاهتمامات القارة في تنفيذ مختلف البرامج التنموية.

إننا نعتبر هذه الجهود بمثابة انخراط حقيقي لبلادنا في تطبيق مقتضيات المذكرة 21 التي اعتمدتها المجموعة الدولية في قمة الأرض بريوديجانييرو سنة 1992، وتجسيدا عمليا لعناصر ومبادئ مخطط العمل الذي صادقت عليه القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة بجوهانسبورغ سنة 2002.

حضــرات السيــدات والســادة؛

إننا نثمن المنهجية المتبعة في إعداد البرامج الخاصة بحماية البيئة، والتي تعتمد التشاور المستمر بين جميع الأطراف المعنية. وهو التوجه الذي سارت عليه حكومة صاحب الجلالة في بلورة مختلف السياسات العمومية باعتبار ذلك ضرورة لرفع التحديات المطروحة أمامنا عموما، وتلك المرتبطة بالمجال البيئي على وجه الخصوص، والتي أفرزها التشخيص الدقيق للواقع البيئي ببلادنا.

واعتبارا لحجم الخصاص المسجل في هذا المجال، كان لزاما على بلادنا العمل على معالجة الجوانب ذات الأولية من خلال برامج متوافق حولها، وفرنا لتنفيذها كافة شروط النجاح.

وهكذا، عملت الحكومة على إعطاء الانطلاقة لعدة أوراش همت على الخصوص : سن ترسانة قانونية وتنظيمية خاصة بالبيئة، والشروع في إنجاز البرنامج الوطني للتطهير ومعالجة المياه العادمة الذي يهدف إلى تخفيض نسبة التلوث، والبدء في إنجاز برنامج محاربة التلوث بحوض سبو، وكذا التلوث المنزلي والصناعي، واعتماد تدابير عملية لاقتصاد الماء خصوصا في المجال الفلاحي، وتوسيع استعمال الطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة، ووضع برنامج لتجديد حضيرة النقل العمومي خصصت له الحكومة غلافا ماليا يبلغ 200 مليون درهم برسم السنة الجارية.

ولا تخفى عنكم الأهمية التي يكتسيها التحسيس والتربية على الحفاظ على البيئة، باعتباره من الاستثمارات ذات الانعكاسات الإيجابية على المدى المتوسط والبعيد، والذي دشناه ببرنامج التربية البيئية بالمدارس القروية.

وفي نفس السياق، نسعى من خلال البرنامج الوطني للتطهير الصلب، وخصوصا النفايات المنزلية، إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة في هذا المجال، وترشيد وعقلنة تدبير هذا المرفق بتوفير مطارح مراقبة، والعمل على رفع نسبة الاستفادة من هذه النفايات بإعادة استعمالها.

أما بخصوص تدبير المواد الكيماوية والنفايات الخطيرة، فالحكومة تنتظر من المجلس الوطني للبيئة اقتراح السبل الكفيلة بضمان تدبير ناجع لها والحد من تأثيراتها على البيئة وأخطارها على الصحة.

حضـرات السيـدات والسـادة؛

إن ما تم اتخاذه من إصلاحات ومبادرات من طرف الحكومة خلال الخمس سنوات الأخيرة، ستساهم بالتأكيد في جعل حماية البيئة بجميع أوجهها عنصرا أساسيا من عناصر اتخاذ القرار. ويبقى من الضروري الحرص على إدماج هذا البعد مستقبلا في جميع السياسات المتبعة سواء من طرف الحكومة والجماعات المحلية أو من طرف القطاع الخاص.

حضـرات السيـدات والسـادة؛

لقد التزم المغرب في إطار قمة جوهانسبورغ لسنة 2002 بإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. كما جدد هذا الالتزام بمناسبة المصادقة على إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط في الاجتماع الرابع عشر لمناظرة الأطراف المنعقدة ببرشلونة في شهر نونبر سنة 2005.

وفي هذا الإطار، تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، ركيزة أساسية لتوطيد دعائم التنمية المستدامة، والتي تتطلب، كما أكد ذلك جلالته سن **"سياسات عمومية مندمجة، وتحقيق تعبئة قوية متعددة الجبهات...، تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية".**

وإذا كانت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد أسست لنهج قويم للتصدي المباشر لأشكال الفقر والتهميش والإقصاء، فإننا نبقى مطالبون بالعمل على استكمال إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في شقها البيئي، تكون ثمرة تشاور واسع، تقوم على الواقعية وتراعي متطلبات التكامل والاندماج.

ونعتبر أن من مقومات نجاحنا في هذا الورش الهام متوفرة، ما دامت الإرادة السياسية حاضرة، تجسدها التوجيهات السامية لصاحب الجلالة والالتزام الحكومي، ويدعمها حرصكم على جعلها مطابقة لانتظارات بلادنا من خلال تحديد الأهداف ذات الأولوية، والاستعمال الأنجع للإمكانات المتوفرة، وإحاطتها بآليات التتبع والتقييم الضرورية.

ونعتبر أيضا من شروط نجاعة هذه الإستراتيجية، القدرة على تسخيرها في بلورة أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتحقيق اندماجها مع البرامج القطاعية العمومية.

حضـرات السيـدات والسـادة؛

إن اجتماع المجلس الوطني للبيئة، يعتبر حلقة مهمة في إعداد هذه المنهجية، والحكومة ستولي اهتماما خاصا لما ستسفر عنه هذه الدورة من آراء ومقترحات بشأن المراحل العملية الواجب إتباعها لإعداد هذه الإستراتيجية حول التنمية المستدامة، التي نتطلع إلى وضعها في ظل تحولات اقتصادية وديمغرافية، ونمط استهلاك عميقة و ما يواكبها من تأثير على المحيط البيئي.

وأغتنم هذه الفرصة لأوجه تهانئي الحارة لجميع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والجمعويين وأخص بالذكر مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، على ما يبذلونه من جهود من أجل تحسين محيطنا البيئي، وتنمية الوعي لدى الأطفال والشباب ومختلف فئات المجتمع بضرورة حماية البيئة.

وأود كذلك، أن أهنئ الكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب وفروعها على مصادقتهم على **"ميثاق المسؤولية الاجتماعية"**، والذي ينم عن وعيها العميق بقضايا التنمية المستدامة.

كما أشكر شركائنا من الدول الصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية على دعمهم لبلادنا، والذي تترجمه العديد من البرامج والمشاريع ذات البعد الوطني والجهوي والمحلي، الرامية إلى تدعيم القدرات التدبيرية في المجال البيئي والمحافظة عليه، والتشجيع على إدماج مبادئ التنمية المستدامة في مختلف التدخلات.

أتمنى **حضرات السيدات والسادة،** أن تكون هذه الدورة للمجلس الوطني للبيئة غنية بتبادل التجارب، وأن تنبثق عنها توصيات تساهم في تحديد اختيارات بلادنا المستقبلية في ميادين البيئة والتنمية المستدامة.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته